URUK FOR HUMANITIES 2026;19:429–444

RESEARCH ARTICLE

Spatial Analysis of Homicides in Al-Qadisiyah Governorate in 2024

[a*]Maher Nasser Abdullah [b*]Maha Reda Mahmoud
Al-Muthanna University College of Education for Humanities
Ministry of Education General Directorate of Education for Al-Qadisiyah

ABSTRACT:
Murder, as a human phenomenon in different societies, varies in size and type from one society to another and from one city to another. It even varies within the same city from time to time. It is governed by a number of different factors, each of which may influence the spread of crime or its reduction. The research relied on annual criminal records issued by the Diwaniyah Federal Court of Appeal and police stations affiliated with administrative units, as well as fieldwork involving a questionnaire on perpetrators of murder. Among the most important findings of the research is the disparity in murders between administrative units in the governorate. The Diwaniyah District Center recorded the highest percentage (30%) of total crimes, while the Shanafiyah District recorded the lowest percentage (1.25%). Furthermore, the spatial disparity in the number of perpetrators of murder, both male and female, was explained by several factors, including economic, social, religious, environmental, and other factors.

Keywords: . **:** (Spatial distribution ،murder, murder volume, Types of murders، murder motives)

مقالة بحثية

تحليل مكاني لجرائم القتل في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٤

[١]ماهر ناصر عبد الله [٢]مها رضا محمود
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الإنسانية . العراق
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية القادسية ـ العراق

الملخص:
تعد جريمة القتل بوصفها ظاهرة بشرية في المجتمعات المختلفة يتباين معدل حجمها ونوعها من مجتمع إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى، بل تختلف في المدينة نفسها من وقت لآخر، تحكمها جملة من العوامل المختلفة قد تكون ، واظهار تأثير كل منها على انتشار الجريمة أو الحدّ منها. اعتمد البحث على السجلات الجنائية السنوية الصادرة من قبل محكمة استئناف الديوانية الاتحادية ومراكز الشرطة التابعة للوحدات الادارية ، فضلاً عن العمل الميداني بعمل استمارة الاستبانة الخاصة بمرتكبي جريمة القتل . ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث هناك تباين في جرائم القتل بين الوحدات الإدارية في المحافظة، فسجل مركز قضاء الديوانية أعلى نسبة (٣٠%) من إجمالي الجرائم، بينما سجلت ناحية الشنافية أقل نسبة (١,٢٥%)، فضلاً عن إن التباين المكاني لمرتكبي ومرتكبات جريمة القتل ساهم في تفسيرهِ عدة عوامل منها اقتصادية واجتماعية ودينية وبيئية وعوامل أخرى .

الكلمات المفتاحية : (التوزيع المكاني ، جرائم القتل ، حجم جرائم القتل ، أنواع جرائم القتل ، دوافع جريمة القتل،)

Received 7/8/ 2025; accepted14/9/2025. Available online 4/1/2026

* Corresponding author.
E-mail addresses: mahareda960@gmail.com **mahareda960@gmail.com**
https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1034
2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

المقدمة:

تمثل الجريمة واحدة من أهم المظاهر الاجتماعية لأي مجتمع نظراً لتأثيرها في التنمية البشرية والبناء الاجتماعي وضعف تماسك المجتمع فضلا عن تأثيرها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لأي مجتمع، لهذا بات الاهتمام منصباً من قبل الدراسات الجغرافية لاسيما الجغرافية الاجتماعية من أجل الوصول إلى الحلول والمعالجات المناسبة للحد من هذهِ الظاهرة والقضاء عليها بكافة إشكالها.

وتعد جريمة القتل بوصفها ظاهرة بشرية في المجتمعات المختلفة يتباين معدل حجمها ونوعها من مجتمع إلى آخر ومن مدينة إلى أخرى، بل تختلف في المدينة نفسها من وقت لآخر، تحكمها جملة من العوامل المختلفة قد تكون ، واظهار تأثير كل منها على انتشار الجريمة أو الحدّ منها.

ان السبب في تنوع تلك الجرائم يعود الى الزيادة في حجم سكان المحافظة ، فضلاً عن الظروف الأمنية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها الدولة بصوره عامة ومحافظة القادسية بصورة خاصة والمتمثلة بدخول العصابات الاجرامية والإرهاب مما ادى الى هجرة اعداد كبيرة من العوائل النازحة الى محافظة القادسية وهذا ما أدى الى زيادة حجم جرائم القتل في المحافظة فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة في الاقضية والنواحي للمحافظة وانخفاض المستوى المعاشي ، فضلاً عن العادات والتقاليد الموجودة في بعض النواحي والقرى تتمثل بطلب الثأر.

مشكلة البحث : بينت مشكلة البحث على السؤال الرئيسي الآتي: هل يتباين التوزيع الجغرافي لمرتكبي ومرتكبات جريمة القتل مكانياً بين الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة وعلى المستوى البيئي (الحضر والريف)؟ ؟ اما الأسئلة الفرعية التي تفرعت من المشكلة الرئيسة هي كالآتي :

١. ما العلاقة القائمة بين نمو السكان وتزايد أعداد مرتكبي جريمة القتل في المحافظة ؟

٢. ما أسباب اتساع نطاق جريمة القتل في المحافظة ؟

فرضية البحث : انطلاقاً من مشكلة البحث يفترض الباحثان الفرضيات الآتية :

١. يتباين التوزيع الجغرافي لمرتكبي جريمة القتل مكانياً بين الوحدات الإدارية وعلى المستوى البيئي (الحضر- الريف) نظراً لتباين بالحجم السكاني لوحدات الإدارية

منطقة الدراسة :

٢. توجد علاقة طردية بين الخصائص السكانية لمرتكبي ومرتكبات جريمة القتل في المحافظة .

٣. تتعدد الدوافع والأسباب لارتكاب هذه الجريمة من أسباب اقتصادية واجتماعية ودينية وامنية وقانونية .

اهداف البحث : يهدف البحث الى :.

١. الكشف عن التباين المكاني لجرائم القتل حسب الوحدات الادارية في المحافظة.

٢. معرفة حجم جرائم القتل في محافظة القادسية .

٣. توضيح الأسباب والدوافع التي تقف وراء ارتكاب جريمة القتل في المحافظة .

٤. الرؤية الجغرافية لحل هذه المشكلة التي يعاني منها المجتمع العراقي عامة والمحافظة بشكل خاص .

اهمية البحث : تكمن أهمية البحث العلمية لمساعدة متخذي القرار للأمن الوطني في المحافظة في اتخاذ القرارات المناسبة للحفاظ على سلامة افراد المجتمع جرائم القتل ، فضلا عن مساهمته في فهم عمليات الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية وعلاقتها بالمتغيرات المكانية التي تساعد وتسهل تركيز وانتشار جرائم القتل ضمن حدود البحث المكانية . فضلاً عن وضع الاستراتيجيات الوطنية وتقديم المقترحات المناسبة لمواجهة انتشار جريمة القتل في المحافظة .

حدود البحث : تتمثل حدود البحث المكانية بالحدود الادارية لمحافظة القادسية التي تقع بين دائرتي عرض (١٦ـ

٣١°) و (٣٢-٢٣°) شمالاً ، وخطي طول (٤٤-٢٤°) و(٤٥-٤٧°) شرقاً، وتبلغ مساحتها (٨١٥٣) كم٢ وبنسبة (١,٩%) من مجموع مساحة العراق البالغة (٤٣٥٠٥٢) كم٢. وأنها تقع في منطقة الفرات الاوسط من العراق. تتكون المحافظة اداريا من (١٥) وحدة إدارية تتوزع على (٤) أقضية و(١١) ناحية ، تحدها من الشمال محافظة بابل ومن الجنوب محافظة المثنى ومن الشرق محافظة واسط ومن الجنوب الشرقي محافظة ذي قار ومن الغرب محافظة النجف ، الخريطة (١).

الخريطة (١) الوحدات الادارية في محافظة القادسية

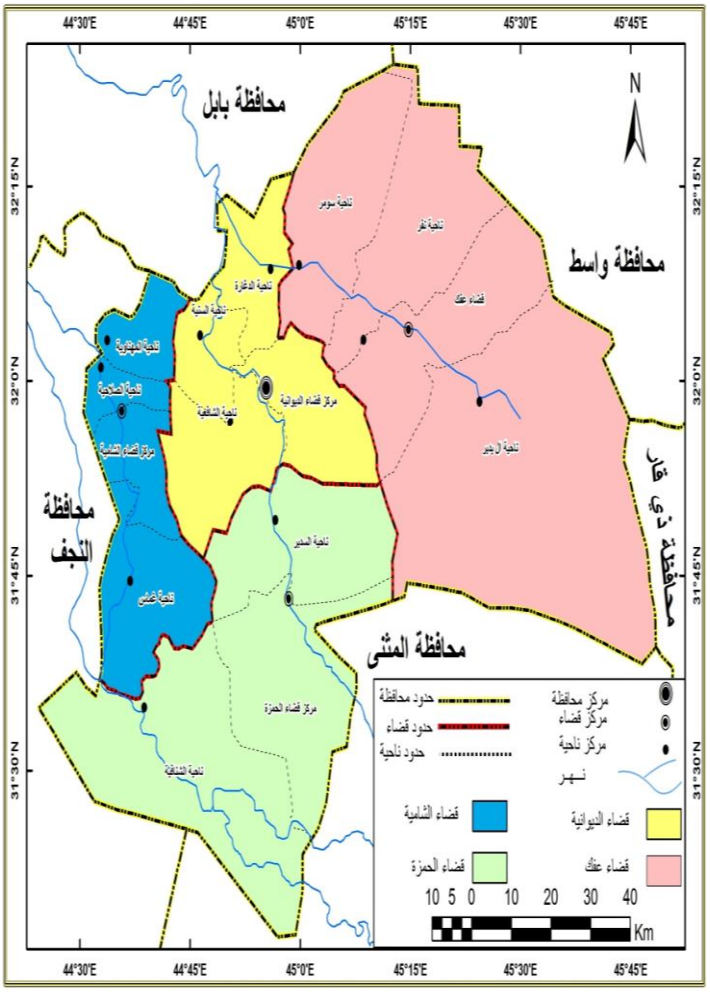

المصدر: ([١]. الهيأة العامة للمساحة) .

منهج البحث : أعتمد البحث على المنهج الوصفي في وصف الظاهرة المدروسة ووصف الجوانب المكانية لها ، كما تم استخدام المنهج التحليلي للتعرف على الأسباب المؤدية في تباين ظاهرة جريمة القتل في محافظة القادسية.

منهجية البحث : اعتمد البحث على السجلات الجنائية السنوية الصادرة من قبل محكمة استئناف الديوانية الاتحادية ومراكز الشرطة التابعة للوحدات الادارية ، فضلاً عن العمل الميداني بعمل استمارة الاستبانة الخاصة بمرتكبي جريمة القتل، وكان حجم المجتمع متكون من ١٦٠ مجرم اما حجم العينة ١١٣ أي بنسبة ٧٠% ونوعها عينة مقصودة غير عشوائية لان المجتمع سري .

هيكلية البحث : تكون البحث من ثلاث مباحث تمثل المبحث الأول التأصيل المفاهيمي لجرائم القتل والبنية الأمنية وحجم وتوزيع جرائم القتل في المحافظة ، فيما ركز المبحث الثاني التركيب السكاني لمرتكبي جرائم القتل في محافظة القادسية ، أما المبحث الثالث ركز على العوامل المسببة لجرائم القتل في محافظة القادسية ، وخرج البحث بجملة من النتائج والمقترحات التي قد تسهم في معالجة هذه الجريمة في المحافظة ، فضلاً عن كتابة الملخص باللغة العربية والانكليزية مع قائمة بالهوامش والمصادر.

المبحث الاول : التأصيل المفاهيمي لجرائم القتل والبنية الأمنية وحجم وتوزيع جرائم القتل في المحافظة

اولاً. مفهوم جريمة القتل: تُعَرف **الجريمة في اللغة** بالذنب والتعدي فنقول(الجُرمُ: التَّعدي، والجُرْمُ: الذَنْب، والجميع أَجْرام وجُرُوم) وهو الجريمة([٢] p· ١٢٩) . **اما اصطلاحا** تعرف وهي "كل نشاط خارجي ايجابياً كان أم سلبياً مخالفاً للأحكام حرمهُ القانون وَقْر لهُ عقاباً أذا صدر من إنسان مسؤول" ([٣]p·218)، أذن فالجريمة من وجهة نظر القانون بأنها ارتكاب العمل المخالف للقانون ولقيم المجتمع يؤدي إلى الضرر بالمصلحة العامة . يستنتج من ذلك بان الجريمة وبكافة أشكالها وأنماطها ما هي الا مجموعة من الأفعال التي تتعارض مع القيم والمبادئ التي تسود المجتمع.

اما مفهوم القتل لغة له معاني كثيرة وتعرف "بالإماتة والقضاء على الحياة ويقال قتلهُ اي أماتهُ بالضرب والسم

او بالحجر او قِتله سواء بالكسر فهي ازهاق الروح، اذن القاف والتاء واللام اصلهُ صحيح يدل على اذلال واماته".

اما اصطلاحاً يعرف القتل بأنه "اعتداء على حياة الغير تترتب عليه وفاته والقتل قد يكون عمديا اذا توافر القصد الجنائي لدى الجاني وقد يكون غير عمدي اذا لم يتوافر القصد لدى الجاني ولكن الوفاة تحققت نتيجة خطأ . وقد تقع الوفاة نتيجة حادث عارضي بفعل القضاء والقدر أو نتيجة لخطأ المجنى عليه وهذا الحادث العرضي لا يدخل في نطاق التجريم"([٤] p·17).

وفيما يخص مفهوم **جغرافية الجريمة** يقصد بها "دراسة الأبعاد المكانية للجريمة في الحيز الجغرافي، متمثلةً بدراسة لأهم السمات والخصائص المكانية للجريمة وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، فالجريمة هنا وجه من أوجه العلاقة المكانية ما بين الأفراد وبيئاتهم([٥] p·35) .

ثانياً . البنية الأمنية في محافظة القادسية : يتضح من الخريطة (٢) ، الجدول (١) والشكل (١) ان اعداد المؤسسات الامنية في المحافظة بلغت (٢٥) مؤسسة امنية اذ ان هناك تباين في التوزيع المكاني بحسب الوحدات الادارية واعداد السكان التابعة لها ، اذ يلاحظ ان هناك مؤسسات امنية في الوحدات الادارية التي تضم عدد كبير من السكان ومؤسسات امنية على العكس من ذلك فمركز قضاء الديوانية يأتي بالمرتبة الاولى من حيث عدد المؤسسات الامنية اذ يبلغ عددها (١٠) مؤسسة وعدد سكان بلغ (٤٤٩٦١٧) نسمة حسب الاحصائيات السكانية لعام ٢٠٢٤ وهذا يعني أن كل مؤسسة امنية تضم (٣٧٤٦٨) نسمة \ مؤسسة امنية ويرجع السبب في ذلك الى كثرة الاحياء السكنية في مركز قضاء الديوانية ومركز للخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية وتجتمع فيها معظم الدوائر الحكومية في المحافظة اما مركز قضاء الحمزة فيأتي بالمرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات الامنية والبالغة (٢) مؤسسة وعدد السكان يبلغ (١٣٧١٥١) نسمة أذ ان كل مؤسسة امنية (٣٤٢٨٨) نسمة من سكانها ، اما بقية الوحدات الادارية للمحافظة تحتوي على مؤسسة امنية واحده لكل منها .

يتضح من خلال معطيات الجدول (١) على الرغم من كون الجزء الأكبر من مراكز الشرطة تحقق الكفاءة من ناحية المساحة، الا انها لم تحقق الكفاءة من ناحية عدد السكان المخدومين من مساحة المراكز وبالخصوص في مراكز شرطة مدينة الديوانية نتيجة ارتفاع عدد السكان، ، فيما بلغ العجز في مراكز شرطة مدن السنية الدغارة، عفك ، سومر، الشامية غماس الحمزة وعلى التوالي اما مراكز الشرطة في مدن (الشافعية، نفر، ال بدير، المهناوية الصلاحية السدير الشنافية) فأنها لم تسجل أي عجز ([٦]p·12)

الجدول (١) التوزيع العددي للمؤسسات الامنية في الوحدات الادارية لمحافظة القادسية لعام (٢٠٢٤)

الوحدات الإدارية	عدد المؤسسات	عدد السكان	السكان/ المؤسسات
مركز قضاء الديوانية	١٠	٤٤٩٦١٧	٣٧٤٦٨
ناحية السنية	١	٤٧٨٥٣	٤٧٨٥٣
ناحية الشافعية	١	٥٢٨٢٣	٥٢٨٢٣
ناحية الدغارة	١	٦٧٩٨٤	٣٣٩٩٢
مركز قضاء عفك	١	٥٥٧٢٥	١٨٥٧٥
ناحية نفر	١	٢٥٨١٣	٢٥٨١٣
ناحية البدير	١	٦١٨١٢	٦١٨١٢
ناحية سومر	١	٤١٨٦٦	٤١٨٦٦
مركز قضاء الشامية	١	٩٩٧٣٦	٣٣٢٤٥
ناحية غماس	١	١٠٠٤٥٧	١٠٠٤٥٧
ناحية المهناوية	١	٤٦٥٣٥	٤٦٥٣٥
ناحية الصلاحية	١	٣٣٦٩٧	٣٣٦٩٧
مركز قضاء الحمزة	٢	١٣٧١٥١	٣٤٢٨٨
ناحية السدير	١	٤٤٣٤٦	٤٤٣٤٦
ناحية الشنافية	١	٥٩٦١٦	٥٩٦١٦
المجموع	٢٥	١٣٢٥٠٣١	٦٧٢٣٨٦

المصدر : ([٧] . وزارة الداخلية ، وزارة التخيط)

الشكل (١) التوزيع العددي للسكان حسب المؤسسات الامنية في محافظة القادسية لعام (٢٠٢٤)

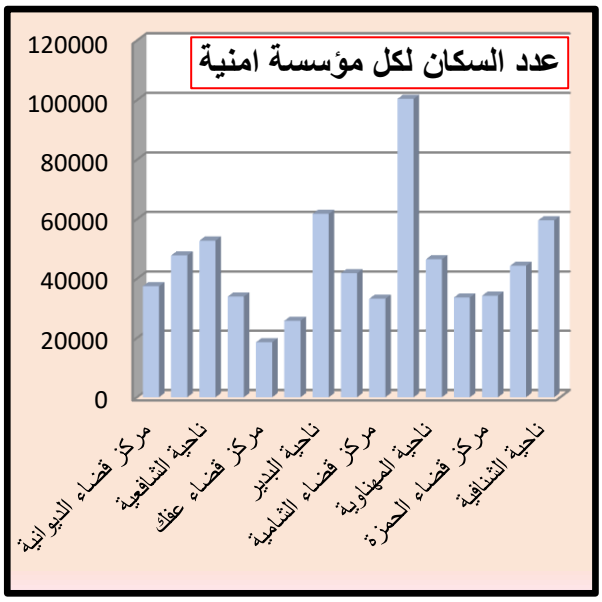

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

الخريطة (٢) التوزيع العددي للمؤسسات الأمنية للوحدات الإدارية في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٤

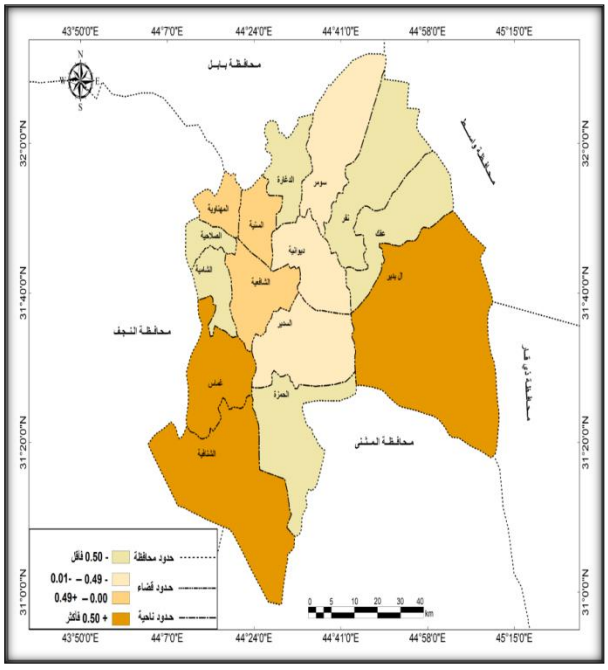

المصدر : ([٨]، ، وزارة الداخلية وزارة التخيط) .

يستنتج من ذلك وجود تفاوت في مساحة مراكز الشرطة الموجودة في مدن محافظة القادسية اذ يدل هذا على العشوائية في التوزيع وعدم الاعتماد على المعيار المحدد من قبل وزارة الاعمار والإسكان والبلديات، اذ إن هناك وحدات إدارية عدد سكانها كبير جداً مقارنة بعدد المؤسسات الأمنية الموجودة فيها وهي ناحية غماس إذ توجد فيه مؤسسة أمنية واحده تقابل كل سكانها والبالغ (١٠٠٤٥٧) نسمة وناحية البدير والشنافية وهذه الوحدات الادارية تحتاج الى مؤسسات أمنية إضافية ، وهناك وحدات ادارية عدد سكانها قليل مقارنة بعدد المؤسسات الامنية الموجودة فيها وهي مركز قضاء عفك إذ توجد فيه (١) مؤسسة امنية

والبالغ عدد سكانها (١٨٥٧٥) نسمة لكل مؤسسة أمنية وهذا التوزيع غير متناسب مع حجمها السكاني مقارنة ببقية الوحدات الإدارية المكونة للمحافظة .

ثالثاً . حجم جرائم القتل وتوزيعها الجغرافي في محافظة القادسية:

١. حجم جرائم القتل وتوزيعها المكاني : ويمكن توضيح ذلك من خلال المقارنة بين أعداد جرائم القتل ونسبهم المئوية مع اعداد السكان ونسبهم بحسب الوحدات الادارية في المحافظة ، اذ يتضح التباين الواضح بين الوحدات الادارية في هذا الخصوص فهنالك بعض الوحدات الادارية التي تحظى بحجم السكاني كبير هي ذات الوحدات التي تزداد فيها جرائم القتل وكذلك بعض الوحدات الادارية حققت نسباًفي اجمالي جريمة القتل اعلى من نسبها في اجمالي السكان في المحافظة ، والبعض الاخر حقق نسباًمن جرائم القتل اقل من نسبها من الحجم السكاني للمحافظة ، لذا يتضح من الجدول (٢) والشكل(٢) وجود علاقة طردية بين جرائم القتل والحجم السكاني للوحدات الادارية في محافظة القادسية ، اذ يظهر مركز قضاء الديوانية بنسبة (٤٨%) وهي اعلى نسبة من اجمالي جرائم القتل المسجلة في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٤ فيما سجلت جرائم القتل اعلى من نسبها من السكان وهي تمثل مركز اقضية (الديوانية ، الشامية ،عفك والحمزة) اذ بلغت نسبة الجرائم فيها وعلى التوالي (٤٨%، ١٧%، ١٣%، ١٢%) من اجمالي جرائم القتل في المحافظة ، فيما بلغت

نسبتها من السكان وبحسب الاحصائيات السكانية لعام ٢٠٢٤ وعلى التوالي(٣٣,٩ % ، ٧,٥ % ، ٤,٢ % ١٠,٤ %) من اجمالي سكان المحافظة. اما اقل المراكز في جرائم القتل واقل من نسبها من اجمالي السكان في المحافظة متمثلة بقضاء الشنافية اذ بلغت نسبت الجرائم في تلك الوحدات الإدارية (١%) من اجمالي جرائم القتل في المحافظة اما نسبها من اجمالي السكان المحافظة بلغت (٤,٥%) .

اما التوزيع المكاني فيتضح من الجدول (٢) والشكل(٢) ان عدد جرائم القتل المسجلة المرتكبة في محافظة القادسية وبحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٤ والبالغ عددهم (١٦٠) قد احتل مركز قضاء الديوانية المرتبة الاولى اذ سجل اعلى عدد من جرائم القتل البالغ (٤٨) جريمة من اجمالي جرائم القتل المسجلة في محافظة القاسية لعام ٢٠٢٤ وبنسبة بلغت (٣٠%) من اجمالي جرائم القتل في المحافظة ، ويعود سبب الارتفاع في عدد جرائم القتل لكونه يمثل مركز المحافظة وذات حجم سكان كبير والبالغ بحسب الإحصاءات السكانية لعام ٢٠٢٤ (١٣٢٥.٣١) نسمة من اجمالي سكان المحافظة كذلك ،اذ يضم خليطاً اجتماعياً غير متجانس مما يؤدي الى زيادة جرائم القتل اما اقل مرتبة كانت من نصيب ناحية الشنافية البالغ عددها (٢) وبنسبة بلغت (١,٢٥) من اجمالي جرائم القتل في المحافظة لعام ٢٠٢٤ ويرجع السبب في ذلك الى قلة عدد السكان في هذه الناحية مقارنة بالنواحي الاخرى فضلاً عن طبيعة المجتمع الريفي المتحفظ والتي تسود فيها العادات والتقاليد والأعراف العشائرية بين السكان ، كما ان هذه الاعراف والتقاليد انعكست على قلة جرائم القتل لدى مراكز الشرطة ، اذ ان اغلب الذين يتعرضون لجرائم القتل في هذه الوحدات يلجؤون الى حلها وفق العرف العشائري بعيداً عن القانون

الجدول (٢) العلاقة بين حجم السكان وجرائم القتل في الوحدات الادارية لمحافظة القادسية لعام (٢٠٢٤)

الوحدات الادارية	عدد السكان	النسبة %	عدد جرائم	النسبة %
مركز قضاء	٤٤٩٦١٧	٣٣,٩	٤٨	٣٠
ناحية	٤٧٨٥٣	٣,٦	١٠	٦,٢٥
ناحية	٥٢٨٢٣	٤	٢	١,٢٥
ناحية	٦٧٩٨٤	٥,١	٣	١,٨
مركز قضاء	٥٥٧٢٥	٤,٢	١٣	٨,١٢
ناحية نفر	٢٥٨١٣	١,٩	٨	٥
ناحية البدير	٦١٨١٢	٤,٧	٧	٤,٣٧
ناحية سومر	٤١٨٦٦	٣,٢	٧	٤,٣٧
مركز قضاء	٩٩٧٣٦	٧,٥	١٧	١٠,٦
ناحية غماس	١٠٠٤٥٧	٧,٦	٩	٥,٦٢
ناحية	٤٦٥٣٥	٣,٥	٥	٣,١٢
ناحية	٣٣٩٦٧	٢,٥	٨	٥
مركز قضاء	١٣٧١٥١	١٠,٤	١٢	٧,٥
ناحية	٤٤٣٤٦	٣,٣	٩	٥,٦
ناحية	٥٩٦١٦	٤,٥	٢	١,٢٥
المجموع	١٣٢٥.٣١	%١٠٠	١٦٠	%١٠٠

المصدر: ([٩] ، وزارة الداخلية ، وزارة التخيط)

الشكل (٢) العلاقة بين نسبة السكان الى نسبة وجرائم القتل في الوحدات الادارية لمحافظة القادسية لعام (٢٠٢٤)

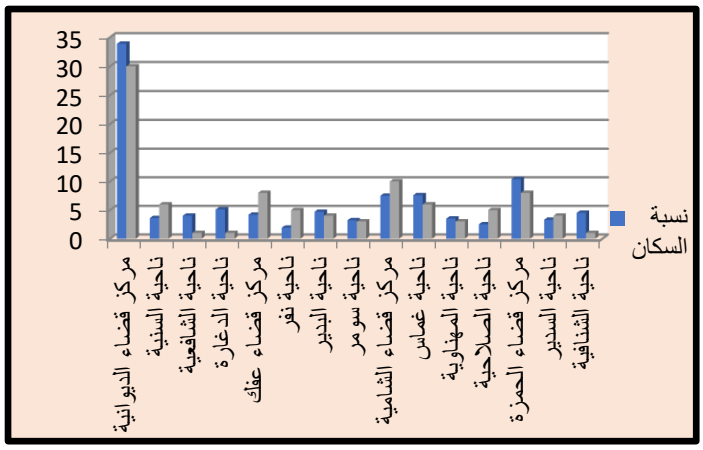

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

٣. أنواع جرائم القتل في محافظة القادسية : تتعدد أنواع جرائم القتل في المحافظة وتتباين في اعدادها بحسب النوع من السلوك المنحرف الذي يختلف في درجة خطورتها ومدى ما يسببه من اضرار تبعاً لدوافعه واهدافه واساليب تنفيذه ، وانواع القتل في المحافظة هي (**القتل المتعمد ، القتل بالخطأ ، حوادث المرور**) ، يتضح من الجدول (٣) والشكل (٣) اذ احتلت المرتبة الاولى من بين جرائم القتل في المحافظة هي القتل المتعمد بواقع (٦٢) جريمة قتل وشكلت نسبة قدرها (٣٨,٧%) من اجمالي جرائم القتل المدروسة في المحافظة لعام ٢٠٢٤ وتليها في المرتبة الثانية جرائم القتل بالخطأ بواقع (٥٣) جريمة قتل وبنسبة بلغت (٣٣,١٢%) من اجمالي جرائم القتل السلوك الاجتماعي وعدم الانضباط ولا توجد حماية امنية لها اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قتل حوادث المرور وبنسبة بلغت (٤٥) وبعدد من الجرائم بلغ (٢٨,١٢%) جريمة قتل .

يتضح من ذلك ان السبب في تنوع تلك الجرائم الى الزيادة في حجم سكان المحافظة ، فضلاً عن الظروف الأمنية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها الدولة بصوره عامة ومحافظة القادسية بصورة خاصة والمتمثلة بدخول العصابات الاجرامية ولإرهاب مما ادى الى هجرة اعداد كبيرة من العوائل النازحة الى محافظة القادسية وهذا ما أدى الى زيادة حجم جرائم القتل في المحافظة فضلاً عن الكثافة السكانية والأوضاع الاقتصادية في المركز.

الجدول (٣) التوزيع العددي والنسبي لجرائم القتل في محافظة القادسية بحسب نوع الجريمة لعام ٢٠٢٤

نوع الجريمة	عدد الجرائم	النسبة
القتل المتعمد	٦٢	٣٨,٧
القتل بالخطأ	٥٣	٣٣,١٢
حوادث المرور	٤٥	٢٨,١٢
المجموع	١٦٠	%١٠٠

المصدر : ([١٠] . وزارة الداخلية) جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، مديرية شرطة الديوانية ، شعبة الاحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة،٢٠٢٤.

الشكل (٣) التوزيع العددي والنسبي لجرائم القتل في محافظة القادسية بحسب نوع الجريمة لعام ٢٠٢٤

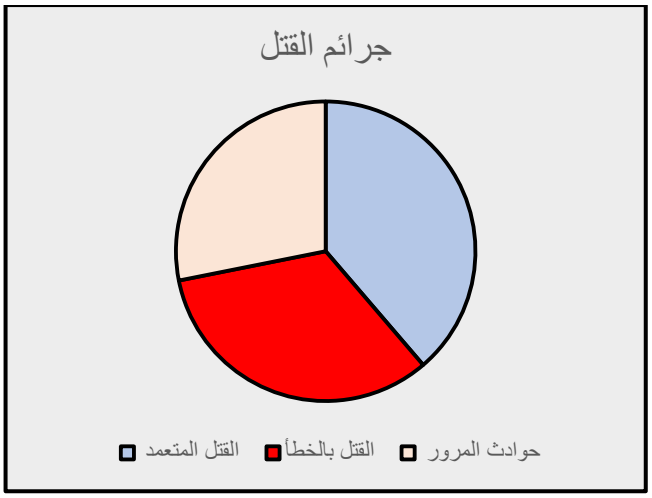

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

المبحث الثاني : التركيب السكاني لمرتكبي جرائم القتل في محافظة القادسية

اولاً. التركيب العمري لمرتكبي جرائم القتل : يُعد التركيب العمري للسكان من أهم عوامل تحديد النشاط الإجرامي إذ تتضح العلاقة بين عمر الجاني ونسبة الإسهام في ارتكاب الجريمة والتي تختلف من فئة عمرية إلى أخرى، وهناك صلة بين مراحل العمر والسلوك الإجرامي إذ تم الكشف عنها من الإحصائيات الجنائية بأن لكل مرحلة من مراحل العمر خصائص وسمات عضوية ونفسية تترك أثرها على كم ونوع الإجرام والتي تتباين بارتفاع نسبها تدريجيا مع بداية مرحلة المراهقة ثم تبلغ ذروتها في مرحلة الشباب بينما تنخفض هذهِ النسب تدريجياً في مرحلة النضج والشيخوخة([١١]p·130) . يتضح من الجدول (٤) والشكل (٤) الذي تم من خلاله تقسيم مرتكبي الجرائم الى ثمانية فئات عمرية اذ احتلت الفئة (٢١–٣٠) سنة بالمرتبة الاولى من بين اكثر الفئات العمرة ارتكاباًلجرائم القتل بعدد (٦٦) مجرماًوبنسبة (٤٤,٢%) من اجمالي افراد العينة البالغ عددهم الإجمالي(١١٣) مجرماًالذين تم الحكم عليهم من قبل رئاسة محكمة استئناف القادسية بأحكام مختلفة ، وتتباين هذه الاعداد من وحده ادارية الى أخرى اذ جاء مركز

الجدول (٤) التوزيع العددي والنسبي لجرائم القتل بحسب الفئات العمرية في محافظة القادسية لعام (٢٠٢٤)

الوحدات الإدارية	جرائم القتل				
	اقل من ٢٠	٢١-٣٠	٣١-٤٠	٤١-فاكثر	المجموع
م ق الديوانية	٧	١٥	١٠	٦	٣٨
ناحية السنية	٢	٤	١	–	٧
ناحية الشافعية	–	١	-	-	١
ناحية الدغارة	–	١	١	–	٢
مركزقضاء عفك	١	٤	٢	١	٨
ناحية نفر	١	٤	١	-	٦
ناحية البدير	–	٣	٢	-	٥
ناحية سومر	-	٢	٢	-	٤
مركزقضاء الشامية	٢	٤	٤	١	١١
ناحية غماس	١	٢	٣	١	٧
ناحية المهناوية	-	١	٣	١	٥
ناحية الصلاحية	-	٢	٢	-	٤
مركزقضاء الحمزة	١	٢	٣	١	٧
ناحية السدير	-	٤	-	٢	٦
ناحية الشنافية	-	١	١	-	٢
مجموع المحافظة	١٥	٥٠	٣٥	١٣	١١٣
النسبة %	١٣,٢	٤٤,٢	٣٠,٩	١١,٥	%١٠٠

المصدر : ([١٢] . استمارة استبيان) ملحق (١) الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٤(استمارة الاستبانة) .

قضاء الديوانية بالمرتبة الاولى بعدد (١٥) مجرماً وهي الفئات الشبابية فقد سجلت معدلات عالية بين الفئات العمرية الاخرى ارتكاباًلجرائم القتل في محافظة القادسيةوذلك بسب المستوى المعاشي والشعور بالمسؤولية وضغط الحياة . أما الفئات العمرية من (٤١فأكثر) فهي اقل الفئات العمرية ارتكاباًلجرائم السرقة في المحافظة ، إذ شكلت نسبة (١١,٥ %) وبعدد (١٣) مجرماًوغالباًما تمثل هذه الفئات بفئة كبار السن وسبب الانخفاض هو ضعف البدن وقلة القدرة على الحركة ، فضلاًعن ان هذه المرحلة تمتاز بأكثر نضج .

الشكل (٤) التوزيع النسبي لجرائم القتل بحسب الفئات العمرية في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٤

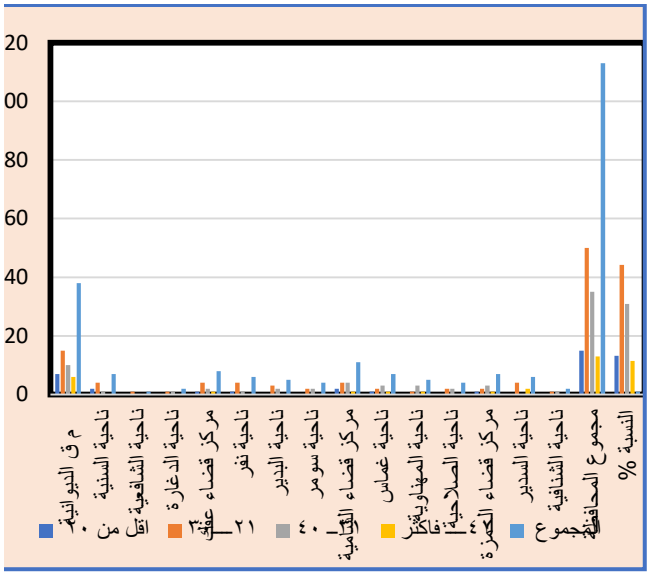

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

ثانياً. التركيب النوعي لمرتكبي جرائم القتل : يُعرف التركيب النوعي على أنهُ نسبة الذكور إلى عدد الإناث ويعبر عنهُ بنسبة النوع أي نسبة عدد الذكور لكل (١٠٠) أنثى([١٣]p·354) . يمثل التركيب النوعي لمرتكبي جريمة القتل وتوزيعهم بحسب النوع (نوع الجنس) إلى الذكور والإناث، ودراسة الجنس كعامل أجرامي يعني بيان الاختلاف بين الجنسين من حيث إجرام كل منهما سواء كم الأجرام ونوعهُ، فقد أثبتت الدراسات على وجود اختلاف بين الجنسين في ارتكاب الجرائم فمن الإحصائيات الجنائية يتضح بأن إجرام النساء يختلف عن إجرام الرجل فمن الطبيعي أن يكون هناك اختلاف واضح نظراً للفروق الجوهرية من النواحي البيولوجية والنفسية ومدى استجابتهما وتأثرهما بالعوامل البيئية والدور الاجتماعي لكل منهما([١٤]p·158) .

يتضح من الجدول(٥) والشكل(٥) تباين التركيب النوعي لمرتكبي ومرتكبات جريمة القتل في محافظة القادسية لعام

٢٠٢٤ والذي يشير إلى ارتفاع أعداد مرتكبي الجرائم الذكور مقارنة بأعدادها للإناث، فقد بلغت نسبة مرتكبي جرائم القتل (٨٦,٧٢) وبأجمالي كلي بـ(٩٨) متهم ومقارنتها مع مرتكبات جرائم القتل البالغة (١٥) جريمة تمثل نسبة (١٣,٢٧) وعلى الرغم من انخفاض نسبة الإناث المتهمات بجريمة القتل في محافظة القادسية إلا أن الإحصائيات قد سجلت جرائم لدى الإناث .

الجدول (٥) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جرائم القتل بحسب النوع في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٤

الوحدات الإدارية	جرائم القتل			
	ذكور	%	اناث	%
مركز قضاء	٣١	٣١,٦	٥	٣٣,٣٣
ناحية السنية	٦	٦,١	-	-
ناحية الشافعية	٢	٢,٠	١	٦,٦٦
ناحية الدغارة	٣	٣,٠٦	-	-
مركز قضاء عفك	٦	٦,١	٢	١٣,٣
ناحية نفر	٦	٦,١	-	-
ناحية البدير	٥	٥,١	-	-
ناحية سومر	٥	٥,١	-	-
مركز قضاء	١٠	١٠,٢	٢	١٣,٣
ناحية غماس	٦	٦,١	-	-
ناحية المهناوية	٢	٢,٠	١	٦,٦٦
ناحية الصلاحية	٤	٤,٠٨	-	-
مركز قضاء	٥	٥,١	٣	٢٠
ناحية السدير	٦	٦,١	١	٦,٦٦
ناحية الشنافية	١	١,٠٢	-	-
مجموع المحافظة	٩٨	١٠٠	١٥	١٠٠
النسبة %	٨٦,٧٢		١٣,٢٧	

المصدر : بالاعتماد على ملحق (١) الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٤ (استمارة الاستبانة) .

الشكل (٥) التوزيع النسبي لمرتكبي جرائم القتل بحسب النوع في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٤

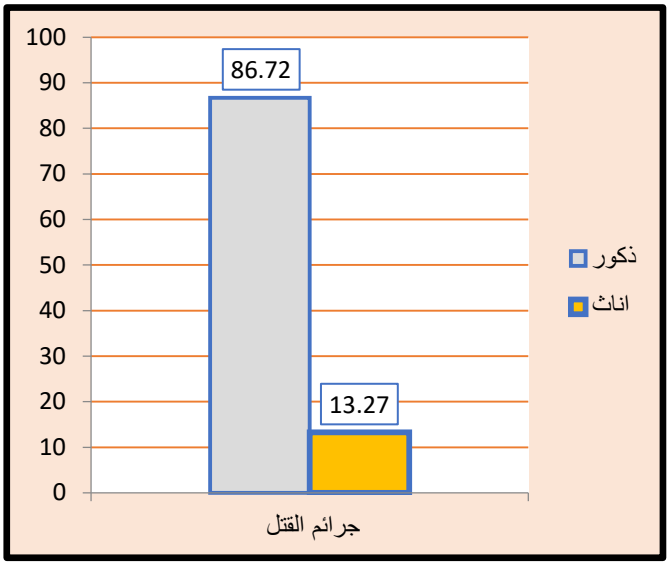

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على الجدول (٥)

ثالثاً. التركيب البيئي لمرتكبي جرائم القتل : فالبيئة هي المكان الذي يولد فيهِ الفرد ويمثل مسقط رأسهِ سواء كان هذا المكان حضر أم ريف، لذا فالتوزيع البيئي للسكان يقصد بهِ توزيعهم بحسب البيئة(حضر وريف)([١٥].p273) يتباين التوزيع الجغرافي لمرتكبي ومرتكبات جرائم القتل بين الوحدات الادارية لمحافظة القادسية وعلى مستوى حضر وريف المحافظة (التوزيع البيئي- الحضر والريف) نظراً لتباين ظروفها الديموغرافية، أذ تعد دراسة السكان حسب بيئة الاستيطان الحضري والريفي من الدراسات التي يوليها الجغرافيون أهمية خاصة بسبب تعدد المعايير التي استخدمها الباحثون في تميز المناطق الحضرية عن المناطق الريفية.

يتضح من الجدول (٦) والشكل (٦) أن التوزيع البيئي العددي والنسبي لمرتكبي جرائم القتل في محافظة القادسية وبحسب الوحدات الادارية لعام ٢٠٢٤، إذ بلغ نسبة مرتكبي جرائم القتل في الحضر (٨٦,٧٢%) من إجمالي افراد العينة المحكومين بجرائم القتل في مركز موقف التسفيرات الديوانية البالغ عددها (١١٣) أمّا مرتكبي

جرائم القتل في الريف فشكلوا نسبة قدرها (١٣,٢٧) الا انها تتباين من وحدة ادارية الى اخرى .

الجدول (٦) التوزيع البيئي العددي والنسبي لجرائم القتل في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٤

الوحدات الإدارية	عدد جرائم القتل				المجموع
	الحضر	%	الريف	%	
مركز قضاء الديوانية	٢٥	٢٥,٤	٤	٤٢,٨	٤٨
ناحية السنية	٦	٦,٧	٢	٤,٧	١٠
ناحية الشافعية	٢	١,٦	-	-	٢
ناحية الدغارة	٢	١,٦	-	٢,٣	٣
مركز قضاء عفك	٨	٧,٦	١	٩,٥	١٣
ناحية نفر	٥	٤,٢	-	٧,١	٨
ناحية البدير	٥	٤,٢	١	٤,٧	٧
ناحية سومر	٦	٥,٠٨	١	٢,٣	٧
مركز قضاء الشامية	١٠	١٢,٧	-	٤,٧	١٧
ناحية غماس	٧	٥,٩	١	٤,٧	٩
ناحية المهناوية	٤	٣,٣	١	٢,٣	٥
ناحية الصلاحية	٦	٥,٠٨	١	٤,٧	٨
مركز قضاء الحمزة	٧	٨,٤	١	٤,٧	١٢
ناحية السدير	٥	٥,٩	-	٤,٧	٩
ناحية الشنافية	٢	١,٦	-	-	٢
مجموع المحافظة	١٠٠	%١٠٠	١٣	¤	
النسبة %	% ٧٣,٩		٢٦,١		١٠٠

المصدر: ([١١٦] . استمارة استبيان) .

يتضح من ذلك ان التوزيع البيئي لجرائم القتل في محافظة القادسية في الحضر اكثر من الريف بسبب طبيعة الحضر من التوسع العمراني وعدد السكان كبير والحركة المستمرة وعدم الاستقرار التام وطبيعة العادات والتقاليد والقيم . وهذا بطبيعة الحال ادى الى اختلاف جرائم القتل كماً ونوعاً في المدينة عنها في الريف في محافظة القادسية.

الشكل (٦) التوزيع البيئي لجرائم القتل في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٤

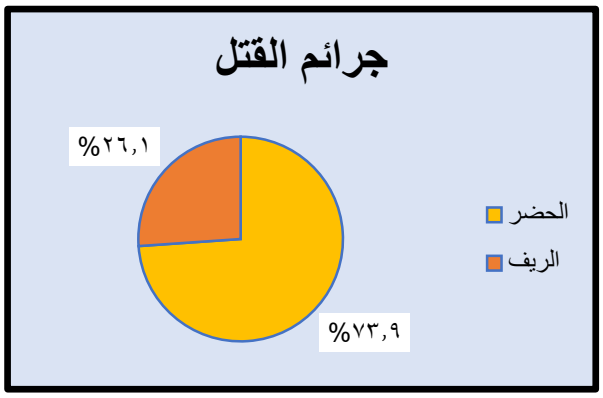

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (٦)

رابعاً. التركيب التعليمي لمرتكبي جرائم القتل :

تُعد الحالة التعليمية من الخصائص الاجتماعية المهمة للسكان وأكثرها تأثيرا في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويقصد بالحالة التعليمية مستوى التحصيل الدراسي للفرد والذي ينعكس بشكل ايجابي على المستوى المعيشي والصحي للفرد ويعطي مؤشر عن درجة تطور المجتمع([١٧]p·47).

يتبين من الجدول(٧) والشكل(٧) الخاص بالمستوى التعليمي لمرتكبي جريمة القتل لعينة الدراسة بأن الذي لا يقرأ ولا يكتب قد شكلت نسبة عالية لدى المبحوثين المحكومين بجريمة القتل وجاءت هذه الفئة بالمرتبة الأولى بواقع نسبي بلغ(٥٣,٠٩٪) متهم، في حين لم تسجل عينة الدراسة للمحكومين بجريمة القتل من الحاصلين على شهادة الجامعية، يعزى السبب بوجود متهم واحد لجريمة القتل وحاصل على شهادة الدبلوم جراء تأثير العادات والتقاليد العشائرية والقبلية لكونها جريمة ثأر وهو ما تم الإدلاء بهِ من قبل المتهم نفسهُ .

الجدول (٧) التوزيع العددي والنسبي للتركيب التعليمي لمرتكبي جريمة القتل في محافظة القادسية لعام٢٠٢٤

التحصيل الدراسي	عدد الجرائم	النسبة %
لا يقرا ولا يكتب	60	٥٣,٠٩
يقرأ ويكتب	20	١٧,٦
ابتدائي	15	١٣,٢٧
متوسطة	10	٨,٨٤

إعدادية	5	٤,٤٢
دبلوم	3	٢,٦
بكالوريوس فأكثر	-	-
المجموع	**١١٣**	**٪١٠٠**

المصدر ([١٨] . استمارة استبيان).

الشكل (٧)التوزيع النسبي للتركيب التعليمي لمرتكبي جريمة القتل في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٣

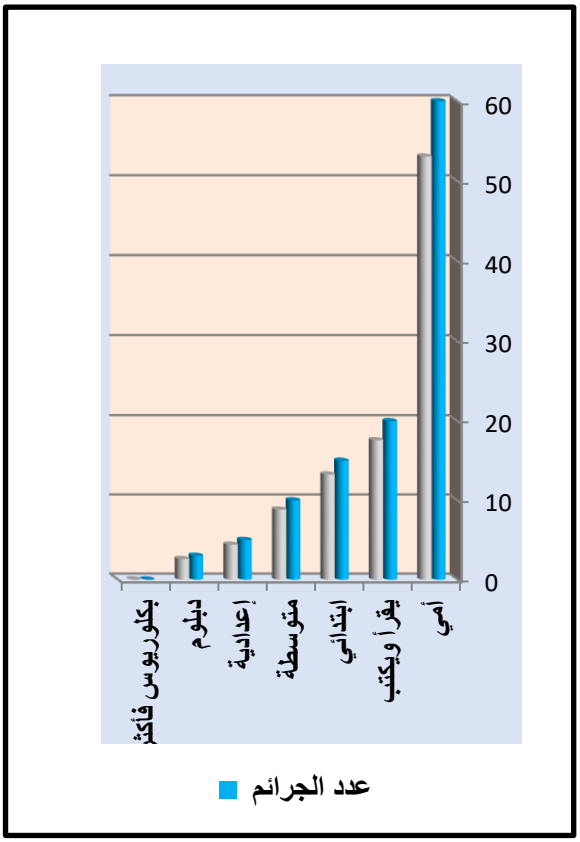

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (٧)

المبحث الثالث : العوامل المسببة لجرائم القتل في محافظة القادسية

اولاً . العوامل الاقتصادية : تُعد الظروف الاقتصادية للأسرة في مقدمة العوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة ويبرز من بين أكثر العوامل الاقتصادية التي تساهم في أتباع الفرد للسلوك الإجرامي هي عوامل (الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي للأسرة). تتضح أهمية العامل الاقتصادي المتدني الذي ي دوراً يؤدي على أنهُ المدخل الأساس في تفسير الجريمة ([١٩]p·7).

يتضح من الجدول(٨) والشكل(٨) تأثير العوامل الاقتصادية على مرتكبي جريمة القتل ، اذ شكلت نسبتهُ (٥٢,٢٪) من المتهمين بجريمة القتل يعانون من تدني المستوى الاقتصادي وبواقع(59) متهم. يتضح من ذلك أن ما يزيد الأمر سوءاً وتعقيداً بسبب تدني المستوى المعيشي هو ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل المتاح.

الجدول (٨) التوزيع العددي والنسبي للعوامل المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٤

عوامل ارتكاب الجريمة	عدد الجرائم	النسبة %
اقتصادية	٥٩	٥٢,٢
اجتماعية	١٨	١٥,٩
سياسية	١٦	١٤,١
دينية	١٣	١١,٥
أخرى	٧	٦,١
المجموع	**١١٣**	**%١٠٠**

المصدر: ([٢٠]. استمارة استبيان) ملحق (١) الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٤

الشكل (٨) التوزيع النسبي للعوامل المؤثرة في ارتكاب جريمة القتل للمتهمين في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٤

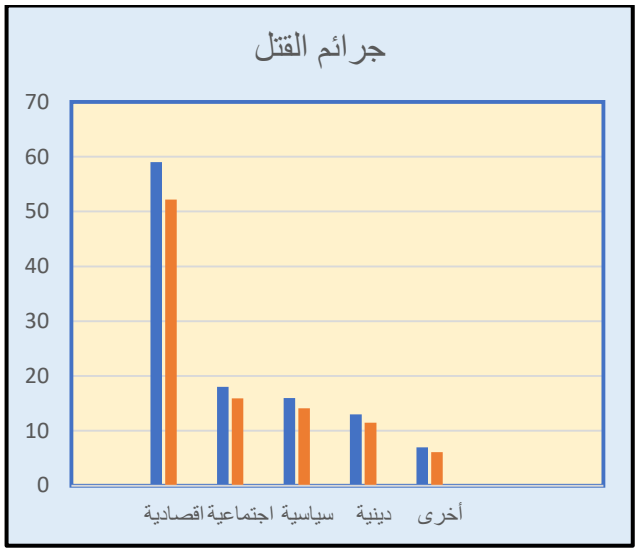

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول(٨)

ثانياً. العوامل الاجتماعية : وهي مجموعة من العوامل والمتغيرات التي لا تتعلق بالمجرم ذاتهُ وإنما تتصل بالمحيط الخارجي الذي يعيش فيهِ ويكون من شأنهِ التأثير في سلوكهِ نحو ارتكاب الجريمة([٢١]p·51). ومن العوامل الاجتماعية التي تتعلق بالفرد تتمثل بدور الأسرة وتأثير

تفكك وتصدع الأسرة والتنشئة الاجتماعية الخاطئة للفرد ثم دور المدرسة والصحبة السيئة على الفرد بأتباع السلوك المنحرف، وتتضح أهمية الأسرة وأتباع الفرد للسلوك الاجرامي، فالأسرة قد تكون ذات سلوك سوي وقد تكون غير ذلك فالكثير منها تعاني من مشاكل متعددة تأتي في مقدمتها التفكك الأسري وسوء العلاقات بين الزوجين والأبناء وكثرة المشاجرات بينهما وبما ينعكس تأثيرهُ على الأبناء وكذلك الحال بالنسبة لانفصال أحد الأبوين نتيجة لفراق أحدهما أو كليهما بسبب الوفاة أو الهجر والطلاق([٢٢]p·118). وتعد أوقات الفراغ واحدة من المشاكل الاجتماعية التي أشارت إليها الدراسات الاجتماعية والنفسية لما لها من تأثير على الإدمان وتناول الخمر والمخدرات وعلاقتها بالانحراف والأجرام فالعلاقة وثيقة ما بين تعاطي الخمر والمخدرات وأوقات الفراغ وأثرها في الانحراف والجريمة([٢٣]p·83). فضلاً عن دور الثقافة ووسائل الأعلام في ارتكاب جرائم القتل التي تسمح بالانتشار السريع للأخبار والآراء والأفكار وتشتمل على الصحافة والإذاعة المسموعة والمرئية ودور السينما ووسائل الاتصال الحديثة' إذ تعد وسائل الأعلام سلاح ذو حدين يتمثل بجانبين أحدهما يقوم بنشر الثقافة والتوعية السليمة وبث القيم والأخلاق والفضيلة، أما الجانب الأخر يتمثل بالجانب السلبي لوسائل الأعلام (الإعلام المعاكس) الذي يقوم بنقل الأفكار الخاطئة والمنحرفة، فالكثير من هذهِ البرامج والأفلام تكون غير خاضعة للرقابة وتتحكم بها جهات خارجه عن أرادة الدولة تتمثل بالقنوات الفضائية ووسائل الاتصال الحديثة (الانترنت) والتي تُعرض أفلام وبرامج لا تمت إلى ثقافة المجتمع بأية صلة فهي تقوم بعرض الأفلام التي تحمل مشاهد انحرافيه لنشر الرذيلة والانحطاط لدى الفئات العمرية الشابة ذات الميول الانحراف فضلا عن الأفلام التي تحمل مشاهد العنف والأجرام أذ تشكل أرضية خصبة تساعد على الجريمة والعنف وهي بذلك تشكل خطراً حقيقيا يهدد أمن المجتمع ([٢٤]p·8). مما لا شك فيه ان لثقافة المجتمع دوراً بارزاً في ارتفاع او انخفاض حالات الجريمة لمنطقة ما ، اذ ان المجتمع التي يتمتع بوعي وثقافة عالية وبحس وطني مرتفع تنخفض فيه حالات الجريمة والعكس صحيح في حالة وجود مجتمع متخلف اذ يسود فيه حالات الجريمة وتفشي الفساد وغير ذلك([٢٥]p·42).

وتشير معطيات الجدول(٩) والشكل(٩) الى تأثير العوامل الاجتماعية بالنسبة لمرتكبي جريمة القتل والتي تقسم إلى جريمة القتل للثأر بواقع(٨) متهم، تمثل نسبة (٤٤,٤٪).

الجدول (٩) التوزيع العددي والنسبي لتأثير العوامل الاجتماعية لمرتكبي جريمة القتل في محافظة القادسية لعام٢٠٢٤

العوامل الاجتماعية	عدد الجرائم	النسبة %
الثأر	٨	٤٤,٤
التفكك الاسري	٥	٢٧,٧
غسل العار	٢	١١,١١
أوقات الفراغ	١	٥,٥٥
تعاطي المخدرات	٢	١١,١١
المجموع	١٨	%١٠٠

المصدر:([٢٧]. استمارة استبيان)

الشكل (٩) التوزيع العددي والنسبي لتأثير العوامل الاجتماعية لمرتكبي جريمة القتل في محافظة القادسية لعام٢٠٢٤

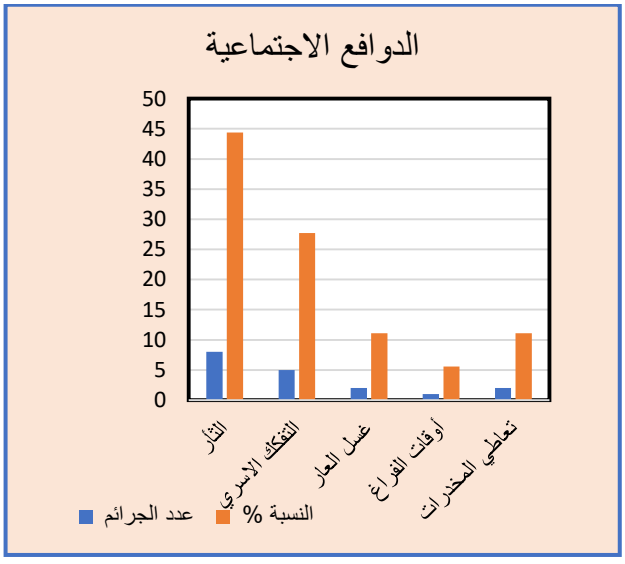

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (٩)

ثالثاً ـ العوامل الدينية : يعد العامل الديني من وسائل الضبط الاجتماعي فالأشخاص الأكثر تمسكاً بالدين

هم أقل عرضة وميلاً لارتكاب الجريمة في حين أنَ الأشخاص الأقل تديناً والتزاماً والأكثر تحرراً هم أكثر عرضة للانحراف، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت بعدة أقطار في العالم تأثير الدين في القيم الاجتماعية العليا الأثر الأهم في الحد من الجريمة لأن الفرد المتمسك بالدين يكون أقل عرضة للانحراف والأجرام p.357[27] يتبين من الجدول(١٠) والشكل(١٠) ضعف الوازع الديني المتمثل بأداة فريضة الصلاة لدى مرتكبي جريمة القتل ومدى تمسكهم بها، فقد وجد إن ما نسبتهُ (٦٩,٢٣٪) من مرتكبي جريمة القتل لا يؤدون فريضة الصلاة بواقع (٩) متهم، بينما بلغ عدد المتهمين الذين يؤدون الصلاة لكن بصورة متقطعة ومتباعدة نحو(٣) متهم تمثل نسبة(٢٣,٠٧٪) وجاءت أقل النسب المئوية للمتهمين الذين يؤدون الصلاة بنسبة بلغت (٧,٦٩٪) وبأجمالي كلي بلغ (١) متهم لعينة الدراسة.

الجدول (١٠) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جريمة القتل لتأثير العوامل الدينية في محافظة القادسية لعام٢٠٢٤

العوامل الدينية	عدد الجرائم	النسبة %
لا يصلي	٩	٦٩,٢٣
يصلي بصورة منقطعة	٣	٢٣,٠٧
يصلي	١	٧,٦٩
المجموع	١٣	%١٠٠

المصدر: بالاعتماد على : ملحق (١) الدراسة الميدانية لعام ٢٠٢٤

الشكل (١٠) التوزيع العددي والنسبي لمرتكبي جريمة القتل لتأثير العوامل الدينية في محافظة القادسية لعام٢٠٢٤

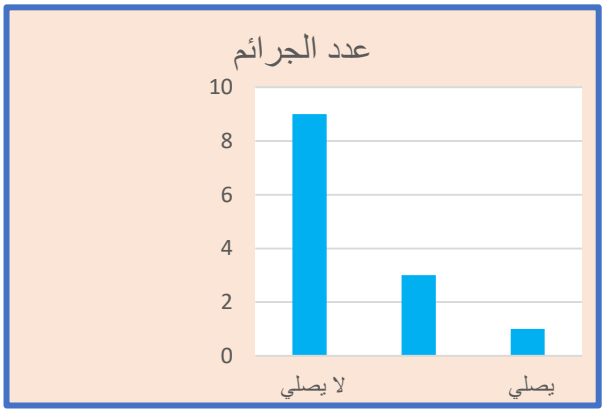

المصدر : الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١٠)

النتـــــــــــائج والمقترحات

اولاً. النتائج

١. اتضح من البحث هناك تباين مكاني لجرائم القتل ، أذ تباينت جرائم القتل بين الوحدات الإدارية في المحافظة، فسجل مركز قضاء الديوانية أعلى نسبة (٣٠%) من إجمالي الجرائم، بينما سجلت ناحية الشنافية أقل نسبة (١,٢٥%) وهذا عائد الى الفارق الكبير في اعداد السكان ما بين مركز قضاء الديوانية البالغ نحو(٤٤٩٦١٧) ألف نسمة وبين ناحية الشنافية بـ(٥٩٦١٦) الف نسمة، فضلاً عن التنوع في حجم الوظائف وطبيعة العادات والتقاليد السائدة فيهما.

٢.وجود تفاوت في مساحة مراكز الشرطة الموجودة في مدن محافظة القادسية اذ يدل هذا على العشوائية في التوزيع وعدم الاعتماد على المعيار المحدد من قبل وزارة الاعمار والإسكان والبلديات، اذ إن هناك وحدات إدارية عدد سكانها كبير جداً مقارنة بعدد المؤسسات الأمنية الموجودة فيها وهي ناحية غماس إذ توجد فيه مؤسسة أمنية واحده تقابل كل سكانها والبالغ (١٠٠٤٥٧) نسمة وناحية البدير والشنافية وهذه الوحدات الادارية تحتاج الى مؤسسات أمنية إضافية ، وهناك وحدات ادارية عدد سكانها قليل مقارنة بعدد المؤسسات الامنية الموجودة فيها وهي مركز قضاء عفك إذ توجد فيه (١) مؤسسة امنية والبالغ عدد سكانها (١٨٥٧٥) نسمة لكل مؤسسة أمنية وهذا التوزيع غير متناسب مع حجمها السكاني مقارنة ببقية الوحدات الإدارية المكونة للمحافظة.

٣.. تعددت أنواع جرائم القتل في المحافظة ما بين القتل المتعمد كان الأكثر انتشارًا (٣٨,٧%)، يليه القتل بالخطأ (٣٣,١٢%)، ثم حوادث المرور (٢٨,١٢%). السبب في ذلك تنوع تلك الجرائم الى الزيادة في حجم سكان المحافظة ، فضلاً عن الظروف الأمنية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها الدولة بصوره عامة ومحافظة القادسية بصورة خاصة والمتمثلة بدخول العصابات الاجرامية ولإرهاب مما

ادى الى هجرة اعداد كبيرة من العوائل النازحة الى محافظة القادسية وهذا ما أدى الى زيادة حجم جرائم القتل في المحافظة فضلاً عن العادات والتقاليد لبعض الوحدات التي تفرض القتل في حالات تخص غسل العار او طلب الثأر.

٤. يتضح من ذلك ان التوزيع البيئي لجرائم القتل في محافظة القادسية متباين فكانت الجرائم أكثر انتشارًا في المناطق الحضرية (٧٣,٩%) مقارنة بالمناطق الريفية (٢٦,١%). بسبب طبيعة الحضر من التوسع العمراني وعدد السكان كبير والحركة المستمرة وعدم الاستقرار التام وطبيعة العادات والتقاليد والقيم . وهذا بطبيعة الحال ادى الى اختلاف جرائم القتل كماً ونوعاً في المدينة عنها في الريف في محافظة القادسية.

٥. يظهر خصائص التركيب السكاني لمرتكبي جرائم القتل حسب العمر كانت الفئة العمرية (٢١-٣٠ سنة) الأكثر ارتكابًا للجرائم بنسبة (٤١,٢٥%). اما من حيث التركيب النوعي ،أذ شكلوا لذكور النسبة الأكبر من الجناة (٩٦,١%) مقارنة بالإناث (٣,٩%).فضلاً عن المستوى التعليمي فكانت الأمية منتشرة بين الجناة بنسبة (٣٥,٦%)، بينما كانت نسبة الحاصلين على تعليم عالٍ ضئيلة جدًا وخاصة الشهادة الجامعية

٦- إن التباين المكاني لمرتكبي ومرتكبات جريمة القتل ساهم في تفسيرهِ عدة عوامل منها اقتصادية واجتماعية ودينية وبيئية وعوامل أخرى وهو ما سعى البحث لمعرفتهِ من اجل اثبات صحة الفرضية التي أكدت على وجود تباين في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية وعوامل اخرى أثرت على ارتكاب جريمة القتل لمتهمين ومتهمات في المحافظة ، ويأتي بالدرجة الأساس تأثير العوامل الاقتصادية على مرتكبي جريمة القتل ، اذ شكلت نسبتهُ (٪) من المتهمين بجريمة القتل يعانون من تدني المستوى الاقتصادي وبواقع(55) متهم. يتضح من ذلك أن ما يزيد الأمر سوءاً وتعقيداً بسبب تدني المستوى المعيشي هو ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل المتاح.

ثانياً. المقتـــــرحات

١. تعزيز الأمن والعدالة من خلال زيادة عدد المؤسسات الأمنية في المناطق النائية وتوزيعها بشكل عادل فضلاً عن تفعيل دور القضاء والعقوبات الرادعة لتقليل الجرائم.

٢. تحسين الظروف الاقتصادية ويتم ذلك بتوفير فرص عمل للشباب ومكافحة البطالة وتقديم دعم مالي للأسر الفقيرة لتحسين مستواها المعيشي ، والاهتمام بفئة الشباب وتلبية احتياجاتهم نظراً لتزايد اعدادهم من مرتكبي ومرتكبات جريمتي القتل والسرقة بتوفير فرص عمل مناسبة وتوفير القروض الميسرة لإقامة المشاريع الصغيرة من أجل القضاء على البطالة والفقر واستثمار هذهِ الفئة في المجتمع لكونهم الفئة الاقل شعوراً بالأمن والرضا من الوضع الراهن لذا فالاهتمام بهم يُعد واجب وطني

٣. التوعية الاجتماعية والتعليمية من خلال تنظيم حملات توعوية للحد من العادات السيئة مثل الثأر وغسل العار ، فضلاً عن تعزيز التعليم ومحو الأمية، خاصة بين الشباب.

٤. تعزيز القيم الدينية والأخلاقية وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي والتسامح وتشجيع المشاركة في الأنشطة الدينية والاجتماعية.

٥. أعادة النظر في التصميم الاساس لبعض الوحدات الإدارية خاصةً مركز قضاء الديوانية وفق التوسع الحضري والنمو السكاني المتسارع الذي ادى الى نشوء الكثير من المناطق العشوائية ذات الكثافة السكانية العالية التي امتازت بتدني واقع الخدمات وبروز مظاهر الانحراف والجريمة وضعف العلاقات الاجتماعية والضبط الاجتماعي فيها لذلك لابد من اعداد برامج خاصة بتوفير المساكن والمباني العمودية لشريحة ذوي الدخل المحدود من اجل القضاء على هذهِ المشكلة تحسين البنية التحتية والخدمات في المناطق الريفية لتقليل الفجوة بينها وبين

المناطق الحضرية ، فضلاً عن توفير مراكز ترفيهية ورياضية لاستغلال أوقات الفراغ بشكل إيجابي.

٦. ضرورة الاهتمام بالجانب التعليمي ونشر الوعي الثقافي ومحاربة الامية لما يتسبب بهِ الجهل والتخلف من أضرار على الفرد والمجتمع أذ تعد المدرسة من العوامل المهمة التي تقوم بدور أساس في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد ويبرز دورها بعد الأسرة في هذه العملية، أذ تقوم المدرسة بنقل الثقافة وتوفير الظروف المناسبة لتعليم الفرد ونموهِ جسدياً وعقلياً واجتماعياً وتجسد لديهِ القيم والعادات الحميدة وتنميتهُ بمختلف الجوانب.

٧. الاهتمام بالبحث العلمي فيما يخص البحوث التي تدرس الجانب الاجتماعي في المجتمع وإجراء المزيد من الدراسات والندوات العلمية لبيان الاثار التي تتركها جريمة القتل على النفس والمجتمع لتحليل الظاهرة وتحديد الحلول المناسبة ، فضلاً عن التعاون بين الجامعات والمؤسسات الأمنية لمواجهة الجريمة.

المصادر

١. احمد ، صلاح حسن ، الوقاية من الجريمة (دراسة قانونية تحليلية عن بعض طرائقها)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، كلية القانون، المجلد(١٥)، العدد(٤)، ٢٠٠٨.

٢. الافريقي ، الفضل جمال الدين ابن منظور ، معجم لسان العرب (مادة جرمَ)، الجزء الثالث، ط٤، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥.

٣. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، مديرية إحصاء الديوانية ، عدد السكان لعام ٢٠٢٤.

٤. جمهورية العراق ، وزارة الداخلية ، مديرية شرطة الديوانية ، شعبة الاحصاء الجنائي ، بيانات غير منشورة ،٢٠٢٤.

٥. حسونة ، بدرية عبد المنعم ، جريمة القتل شبه العمد وأجزيتها المقررة في الشريعة والقانون الجنائي السوداني، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، ط١، الرياض، ١٩٩٩.

٦. ربيع ، عماد محمد ، وآخرون، أصول الإجرام والعقاب ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠١٠.

٧. الربيعة ، أحمد ، أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة (دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني)، بحث مقدم إلى الجامعة الأردنية /٢٠١١.

٨. رسن ، ناجي سهم ، عبد ، قاسم محمد ، خصوبة المرأة في مركز قضاء بدرة (دراسة في جغرافية السكان)، مجلة واسط لعلوم الإنسانية، العدد الثامن عشر، ٢٠١١.

٩. السعدي ، عباس فاضل ، جغرافية السكان، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠١.

١٠. السعيد ، عمر رمضان ، دروس في علم الأجرام ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢.

١١. الشاذلي ، فتوح عبد الله ، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٩.

١٢. العاني ، عبد اللطيف عبد الحميد ، القيم الاجتماعية في الإسلام وأثرها في التحصين ضد الجريمة، مجلة التربية الإسلامية ، شركة الخنساء للطباعة المحدودة، العدد ٦، السنة (٣٥) ، بغداد، ٢٠٠١.

١٣. العبيدي ، ابراهيم بن محمد ، أثر الأسرة في الوقاية من المخدرات، مجلة الأمن، العدد الثالث، وزارة الداخلية ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٠.

١٤. عودة ، يحيى خير الله ، الاكتظاظ المنزلي والمشكلات الأسرية، أطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠ .

١٥. مردان ، عبد الرحمن جري وزملائه، جريمة السرقة في مدينة البصرة ، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية ، جامعة البصرة، المجلد ٤٢ ، العدد ٦، ٢٠١٧ .

١٦. نجم ، محمد صبحي ، أصول علم الأجرام وعلم العقاب، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٥.

١٧. الهيأة العامة للمساحة ، خريطة محافظة القادسية الإدارية بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٢.

ملحق(١)

استمارة الاستبانة

المؤتمر العلمي بعنوان (دور الجغرافية في تفسير السلوك الاجرامي وسبل معالجته)

(التحليل المكاني لجرائم القتل في محافظة القادسية لعام ٢٠٢٤))

الباحث : أ.د. ماهر ناصر عبدالله الباحثة م .م مها رضا محمود

ملاحظة : الدراسة لأغراض البحث العلمي وخدمةً للصالح العام. لذا يرجى تفضلكم بالإجابة على الأسئلة المدونة في الاستمارة بوضع علامة (√) في المربع المناسب بالإجابة، مع دقة كتابة المعلومات في ملئ الاستمارة .

شـاكرين تعاونكـم معنـا

المحور الأول : العوامل الاقتصادية

١.- الحالة العملية :- يعمل لا يعمل

٢- مستوى دخل العائلة قبل ارتكاب الجريمة ضعيف متوسط جيد جيد جداً

المحور الثاني : العوامل الاجتماعية:-

٣- المحافظة قضاء ناحية

٤- البيئة :- حضر ريف

٥- الجنس ذكر أنثى

٦- العمر عند ارتكاب الجريمة:-

٧- الحالة الاجتماعية:- أعزب متزوج مطلق أرمل

٨- عدد أفراد الأسرة الكلي:- الذكور الإناث

٩- الدراسي التحصيل :- أمي يقرأ ويكتب ابتدائي متوسطة إعدادية دبلوم بكالوريوس فاكثر

١٠- ما هي علاقتك بالمجني (عليه – عليها) :-

١١- هل هناك دور لأوقات الفراغ بارتكاب الجريمة :- نعم كلا

١٢- عند حدوث الجريمة هل ترى ان الحل العشائري كفيل بمعالجتها: نعم كلا

١٣. ما هو برأيك دور الأجهزة الأمنية في الحد من الجريمة : دور فاعل غير فاعل

المحور الثالث : العوامل المؤثرة على ارتكاب الجريمة والاسباب):-

١٤- أنواع جرائم القتل:- القتل العمد القتل الخطأ

١٥- عوامل الجريمة: اقتصادية بيئية دينية اخرى

١٦- عوامل اجتماعيـة:- ثأر غسل عار شعـور بالحـرمان مكانة اجتماعية

المحور الخامس (الديني):-

١٧- هل تؤدي فريضة الصلاة :- اصلي لا اصلي اصلي بصورة متقطعة

١٨- هل تتعاطى الخمر او المخدرات(الحبوب/ الحشيش):- نعم كـلا